ثوابت المضمون وللاختيار بين المواقف التي اختلف فيها اللغويون العرب المحدثون.

11.5 - بعض المبادئ العامّة لهيلمسليف تمكّن من ضبط الشروط الموفية بضبط أقسام الكلم في كافة الألسنة

أول هذه المبادئ ورد في الفصل الخامس عشر وهو قريب من مواقفه الابيستمولوجية العامّة التي تعطي الأولوية للعلاقات على المعطيات المادية في بناء المعرفة العلمية.

استهل هذا الفصل بالتذكير بأن من مهام اللساني أن يعنى بأوجه الشبه بين الألسنة على قدر عنايته بأوجه الاختلاف بينها ويضيف: «قد يظن المرء لأوّل وهلة أن المعنى الذي ينتظم ينتمي إلى ما يمثل العامل المشترك بين الألسنة، وبالتالي يتعلّق بما تتشابه فيه، إلا أن ذلك وهم خادع لان المعنى يتشكل تشكلا خاصا يختلف من لسان إلى آخر... إن المعنى في حدّ ذاته لا شكل له. ولهذا السبب كان المعنى غير قابل للدراسة العلمية لا تدركه المعرفة لما كان شرط كل معرفة [علمية] أن تكون تحليلا أيّا كان نوعه. إن المعنى لا يمكن أن يدرك إذن إلا من خلال تشكّل ما، إذ يتعذر بدون ذلك التشكّل أن يكون له وجود علمي. ولهذا السبب يستحيل أن نتّخذ المعنى، سواء كان معنى التعبير أو معنى المضمون أساسا للوصف اللّغوي... ولهذا السبب كان الفشل مصير كلّ عمل نحوي يتخذ قاعدة له نظما أنتولوجية تأملية، كما كان الفشل مصير كلّ عمل نحوي يبني نحو لسان ما بالاعتماد على [مقولات] لسان آخر» [1].

ويوضّح هذا الشاهد الخطأ الذي ينبغي تجنّبه عند إقامة أصناف الكلم في لسان من الألسنة وهو تعريفها بما تدل عليه.

---

1 المرجع نفسه ص 99/98.